الأمم المتحدة S/2002/1180

مجلس الأمن

Distr.: General
18 October 2002
Arabic
Original: English

التقرير الثاني عشر المقدم من الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١- يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٤١٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ والذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، واستعراض التقدم المحرز كل أربعة أشهر على أساس تقارير الأمين العام. ويعرض التقرير التطورات التي طرأت حتى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بعد تقريري المؤرخ ٥ حزيران/يونيه (S/2002/621) وتقريري الخاص (S/2002/1005) الذي قدمته إلى المجلس في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وهو يتابع الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما مؤخرا في بريتوريا ولواندا بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومتي رواندا وأوغندا على التوالي.

ثانيا – التطورات السياسية

٢ – شهدت الفترة المستعرضة عددا من التطورات السياسية والعسكرية الهامة، ولا سيما توقيع الاتفاقين الثنائيين في بريتوريا ولواندا وانسحاب القوات الذي قامت به أنغولا وأوغندا وبوروندي ورواندا وزمبابوي (انظر الفقرات ٨-١٠). وقد طرأت هذه التطورات مع استمرار المشاورات فيما بين الأطراف الكونغولية حول تشكيل حكومة انتقالية.

الحوار بين الأطراف الكونغولية

٣ – بدأت في شهر أيار/مايو، في متادي بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الجولة الأولى من المشاورات فيما بين الأطراف الموقِّعة على اتفاق صن سيتي، على هامش الحوار بين الأطراف الكونغولية. وقد انتهت المحادثات في ٦ تموز/يوليه وبرزت فيها خلافات حادة بين حركة تحرير الكونغو وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أساسا حول ترتيبات اقتسام

251002 251002 02-63833 (A)
0263833

السلطة في المجلس الأعلى للدفاع وحول إجراء تعيين رئيس الوزراء. على أن الأطراف توصلت، في آب/أغسطس، إلى اتفاق حول المواد الـ ١٦٧ من الدستور الانتقالي.

٤ - وبناء على طلبي، اضطلع مندوبي الخاص السيد مصطفى نياس ببعثة استكشافية زار فيها المنطقة في الفترة من ١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ للتأكد من إمكانية مساعدة الأطراف الكونغولية على التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للجميع. وبدأ المندوب الخاص بعثته إلى لوساكا وأديس أبابا حيث اجتمع مع رئيس وأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية. وقام بعد ذلك بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراء مناقشات مع الرئيس جوزيف كابيلا ومع جان - بيير بيمبا من حركة تحرير الكونغو ومع قيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. وفي كينشاسا ثم في متادي، اجتمع المندوب الخاص مع الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني وبعض الجماعات المسلحة. وعقب ذلك زار المندوب الخاص الميسِّر المحايد للحوار بين الأطراف الكونغولية سير كيتوميلي ماسيري في غابورون، فضلا عن زيارته لرؤساء جنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وغابون ووزير خارجية أنغولا، في عواصم كل منهم.

٥ - وشدد محاورو ممثلي الخاص على الحاجة للتوصل إلى اتفاق شامل للجميع وأعربوا عن استعدادهم لمواصلة المناقشات غير الرسمية تحت رعايته، على أساس أن يعرض أي اتفاق يتم التوصل إليه بصورة غير رسمية على الحوار بين الأطراف الكونغولية للموافقة عليه.

٦ - وخلال المرحلة الثانية من بعثته، في الفترة من ٩ تموز/يوليه إلى ١٧ آب/أغسطس، ناقش المندوب الخاص مع محاوريه الكونغوليين آراءهم بشأن اقتسام السلطة خلال المرحلة الانتقالية ولا سيما بنية المؤسسات الانتقالية وتوزيع المسؤوليات بين مختلف أجهزة الدولة. وطلب منهم أن يضعوا مقترحاتهم المتعلقة بهذه الأمور على أساس الأهداف والمبادئ التي تم الاتفاق عليها في صن سيتي.

٧ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، بدأ مندوبي الخاص المرحلة الثالثة من بعثته. ويبدو أن وفدي الحكومة والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما اللذين واصلا اجتماعاتهما في بريتوريا منذ منتصف أيلول/سبتمبر، توصلا إلى تفاهم مشترك حول بنية الحكومة وصيغة اقتسام السلطة. أما حركة تحرير الكونغو فقد أوضحت موقفها إزاء المسألتين وأجرت مشاورات ثنائية مع الحكومة وغيرها من الأطراف. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى بعض ممثلي المعارضة السياسية والمجتمع المدني مشاورات في بريتوريا برعاية حكومة جنوب أفريقيا. ويعتقد مندوبي الخاص أن الأطراف الكونغولية شارفت على إبرام تسوية سياسية يقبل بها الجميع.

التطورات التي طرأت عقب اتفاقَي بريتوريا ولواندا

٨ - قدم تقريري الخاص عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية معلومات عن انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ ذلك الحين، استمر الانسحاب الأوغندي وقد انسحبت الآن جميع عناصر قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، وعددها ٢٨٧ ٢ شخصا، باستثناء كتيبة مدعمة تتمركز في بونيا وقوات تحرس المنحدرات الغربية من جبال روينزوري.

٩ - أما قوات الدفاع الزيمبابوية فقد استمرت هي أيضا في الانسحاب. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر بلغ عدد جنودها الذين أعيدوا إلى الوطن ٤٧٧ ٣ جنديا. كما انسحب في الوقت نفسه عدد صغير من القوات الأنغولية. إضافة لذلك، أُبلغ عن انسحاب ٧٠٠ جندي من القوات المسلحة البوروندية حتى تاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

١٠ - ويعتبر انسحاب الجيش الوطني الرواندي الذي بدأ في ١٧ أيلول/سبتمبر الانسحاب الأكثر أهمية. وتفيد معلومات تحققت منها بعثة منظمة الأمم المتحدة أن عدد جنود الجيش الوطني الرواندي المنسحبين من جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر بلغ ٩٤١ ٢٠ جنديا. وقد بدأ هذا الانسحاب في كيندو/كاليما ثم اتسع نطاقه ليشمل باقي مقاطعة مانيما فضلا عن كاتنغا وكيفو الشمالية والجنوبية. وشمل الانسحاب ما مجموعه ٣٢ موقعا في المناطق الشرقية. وانتقل الجنود عبر ٢١ موقع تجمع ليدخلوا رواندا في نقاط سيانغوغو وبوغاراما وجيسيني ومطار كانومبي قرب كيغالي. وقد تواجد مراقبون من بعثة منظمة الأمم المتحدة في معظم مواقع التجمع الـ ٢١ وفي جميع نقاط المغادرة حيث أعدت شهادات مفصَّلة وقَّعت بعثة منظمة الأمم المتحدة عليها، كما تواجد مراقبو البعثة في نقاط الدخول في رواندا حيث أجريت مقارنة للأرقام. ويقول الجيش الوطني الرواندي إنه قد تم انسحاب ما مجموعه ٧٦٠ ٢٣ جنديا. ولذا فقد طلبت بعثة منظمة الأمم المتحدة تفسيرا رسميا للتباين في الأرقام والبالغ ٨١٩ ٢ جنديا.

١١ - وقد تلقت بعثة منظمة الأمم المتحدة بعض التقارير غير المؤكدة عن احتمال دخول قوات من الجيش الوطني الرواندي، خصوصا حول منطقة بوكافو قبل بدء الانسحاب الحالي. وعن احتمال كون الجيش قد أبقى كمية كبيرة من الأسلحة، فضلا عن بعض عناصره، لدى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. وتعتزم بعثة منظمة الأمم المتحدة التحقق من هذه التقارير وأن تزور مجددا المناطق التي انسحبت منها القوات الأجنبية للتحقق، بالاشتراك مع آلية التحقق التابعة للطرف الثالث، من مغادرة جميع جنود الجيش

الوطني الرواندي. ويمكن أن تتطلب عملية التحقيق المتشددة زيارة المواقع الحالية للقوات المنسحبة في بلدانها.

١٢ - وكما ورد في تقريري الخاص، بدأت بنجاح أنشطة آلية التحقق التابعة للطرف الثالث. وتم إعداد اختصاصات الآلية، واستمر وضع إجراءات عملها. وقد تحققت الآلية من الانسحاب الذي أعلنه الجيش الوطني الرواندي وذلك في نقاط مختلفة للمغادرة والوصول. وكانت الآلية، قبل انسحاب هذه القوات قد اجتمعت مع أفرقة خبراء حكومتَي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وذلك في كينشاسا وكيغالي، على التوالي، لمناقشة تنفيذ اتفاق بريتوريا.

١٣ - وقد أعلنت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٤ أيلول/سبتمبر، بعد البدء بانسحاب القوات الأجنبية، جميع الزعماء السياسيين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا أشخاصا غير مرغوب فيهم وأمرتهم بمغادرة البلاد خلال ٧٢ ساعة. وقد كانت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تدعي زعامة كثير من عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة/ إنتراهاموي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك العناصر المجمَّعة في كامينا. وانتقدت حكومة رواندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لعدم تسليم زعماء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. على أن المدعي العام في المحكمة أعلن أن ليس بين زعماء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من يرد اسمه على قوائم المتهمين لدى المحكمة. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، غادر ثمانية من أعضاء القوات الديمقراطية جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى برازافيل ولكن السلطات المحلية اعتقلتهم هناك وأعادتهم إلى كينشاسا في اليوم نفسه. وهم محتجزون منذ ذلك الوقت لدى سلطات الهجرة في ميناء كينشاسا، بانتظار المفاوضات بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو.

١٤ - وفي تطور هام آخر، اعتقل في كينشاسا في ٢٩ أيلول/سبتمبر ثرسيس رينزاهو، محافظ كيغالي السابق، ويرد اسمه على قائمة المتهمين لدى المحكمة، وقد نقل إلى أروشا.

الحالة في المناطق الشمالية الشرقية

١٥ - خلال الأشهر الثلاثة الماضية، استمر تدهور الحالة الأمنية العامة في مدينة بونيا في الشمال الشرقي وفي منطقة إيتوري كلها. فمنذ حزيران/يونيه تكررت حوادث التصادم الإثني، عندما جرى تعزيز اتحاد الوطنيين الكونغوليين وتجديد إمداداته، وهو أساسا ميليشيا من الهيما. وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وعقب قتال شديد بين عناصر اتحاد الوطنيين الكونغوليين وقوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير في مركز المدينة

هـرب محافظ المدينة وسلطات التجمع – حركة التحرير إلى بينـي تاركين بونيـا تحت سيطرة الميليشيا. وفي أواسط شهر آب/أغسطس، واصل اتحاد الوطنيين الكونغوليين هجومه ونجح في الاستيلاء على بعض البلدات الهامة في المقاطعة مثل إيرومو الواقعة على بعد ٨٠ كـم من بونيا على طريق بيني. وأدت أعمال العنف وما نشأ عنها من تشريد للسكان إلى تعميق انعدام الثقة فيما بين الجماعات السكانية المختلفة في إيتوري، مما يعود أيضا إلى مشاكل توزيع الموارد فضلا عن تدخل عناصر داخلية وخارجية.

١٦ – وقد عملت الحكومة، عقب توقيع اتفاق صن سيتي في ١٨ نيسان/أبريل، على استعادة هيبة الدولة في إيتوري من خلال التعاون مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – كيسنغاني/حركة التحرير. وأرسلت الحكومة مسؤوليها إلى بونيا وكمبالا بغية التعرف على الظروف المحيطة بعملية مد إدارتها إلى تلك المناطق ومناقشة جدول زمني لانسحاب القوات الأوغندية. وهناك تباين في ردود فعل الفئات المحلية، فقد أعرب اتحاد الوطنيين الكونغوليين، خاصة، عن معارضته الشديدة لما يقترح من إعادة للإدارة التابعة للدولة. ويغطي تقريري الخاص الأحداث اللاحقة التي جرت في المنطقة بما في ذلك حادثة احتجاز وزير حقوق الإنسان التابع للحكومة كرهينة.

١٧ – كما تزايد العنف في منطقة أيسيرو (الإقليم الشرقي) بسبب تقدم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – الوطني نحو فرادجي وواتسا ونيا نيا في المنطقة التي كان يسيطر عليها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – كيسنغاني/حركة التحرير سابقا، ومن ثم الاستيلاء عليها. وتفيد التقارير بأن اتحاد الوطنيين الكونغوليين قام بتعزيز التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – الوطني وإعادة إمداده بالمعدات والذخائر والأفراد. وتحمل العناصر المسلحة من المنظمتين نفس الاسم وهو ''جيش تحرير الكونغو''. ويبدو أن أنشطتهما تنطلق، ولو جزئيا، من الرغبة في تعزيز مواقعهما على الأرض بينما تتقدم المفاوضات نحو حكومة انتقالية شاملة للجميع. على أن هناك في الوقت نفسه مؤشرات تدل على أن الحكومة تقدم الدعم المادي للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – حركة التحرير وأن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – الوطني يعزز صلاته بالاتحاد الوطني الكونغولي.

الحالة في منطقة المرتفعات وكيفو الجنوبية

١٨ – وفي منطقة المرتفعات الواقعة شمال غربي بحيرة تنجانيقا، تواصلت عمليات الجيش الوطني الرواندي والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما ضد جماعة بنيامولانغ التي يتزعمها باتريك ماسونزو والتي انشقت على التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية –

غوما في وقت سابق من هذا العام. وقبل مبادرة الجيش الوطني الرواندي بالانسحاب كانت هناك مؤشرات على أن جل العمليات القتالية قام بها الجيش الوطني الرواندي. وفي الفترة من منتصف آب/أغسطس حتى منتصف أيلول/سبتمبر، استولى الجيش الوطني الرواندي على بعض مهابط الطائرات الحيوية، في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث زعم الجيش الوطني أن الحكومة تستخدمها لتوصيل الإمدادات إلى الجماعات المسلحة التي تحاربه.

١٩ - وفي رد فعل على الشعبية المتزايدة للقائد ماسونزو، قام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما بالتخلص من بعض أعضائه المشتبه في انحيازهم لجماعة بنيامولانغ المتمردة، وذلك في محاولة لتحجيم التأييد الشعبي للحركة في كيفو الجنوبية. وفي ٧ حزيران/يونيه دعا أدولف أنوسومبا رئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، خلال اجتماع عقد في بوكافو، إلى تشكيل جبهة موحدة ضد العمليات العسكرية يقوم بها القائد ماسونزو. ويشير تعزيز قوات الجيش الوطني الرواندي في قطاع أوفيرا الذي تم في وقت لاحق إلى أن رواندا ما زالت تشعر بالتهديد من جانب المقاومة العسكرية للقائد ماسونزو وأنصاره. ومع ذلك، تفيد التقارير أن الوضع في المنطقة تغير الآن بعد انسحاب قوات الجيش الوطني الرواندي. ووفقا لتقارير غير مؤكدة، فقد استعادت قوات القائد ماسونزو السيطرة على منطقة المرتفعات.

كيندو

٢٠ - في تموز/يوليه أفاد سكان كيندو وقرية ألونغولي المتاخمة باندلاع أعمال عنف شديد نتيجة للقتال الدائر بين التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما وميليشيا ماي - ماي. وقد عززت قوات التجمع الكونغولي - غوما مواقعها فيما بعد في كيندو وسيطر نائب رئيس أركان التجمع على عمليات الحركة في المنطقة. وقد شن التجمع بعد ذلك هجوما من كيندو لطرد عناصر ميليشيا ماي - ماي من المنطقة. وشنت ماي - ماي المنظمة تنظيما جيدا والمجهزة هجمات مضادة محدودة لكنها فعالة. ووردت تقارير عن وقوع عمليات قتل بدون تمييز في صفوف المدنيين خلال القتال، بما في ذلك في منطقة كيتونغي التي قيل إن ثمانين شخصا، معظمهم من النساء والأطفال، أحرقوا فيها أحياء.

٢١ - وغداة انسحاب الجيش الوطني الرواندي من كيندو وكاليما اندلع العنف في ١٩ أيلول/سبتمبر في بلدة كيندو وحدث تبادل لإطلاق النار بين التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما وميليشيا ماي - ماي. وبرغم أن العنف خمد في اليوم نفسه نتيجة وساطة من بعثة منظمة الأمم المتحدة، فقد لجأ اثنان من عناصر ماي - ماي إلى مقر البعثة في كيندو لعدد من الأيام. ولا يزال التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما الذي أصدر

عدة بيانات عامة ضد البعثة، من بينها تهديدات محددة وجهها رئيسه لموظفي الأمم المتحدة، مسيطرا على الوضع في كيندو. وأفادت التقارير بأن قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما شاركت في ٢١ أيلول/سبتمبر في عدد من عمليات القتل التي استهدفت بعض أنصار ميليشيا ماي – ماي المشتبه فيهم في المنطقة. وبرغم أن الوضع ما زال متوترا في كيندو، فقد تحسنت العلاقات بين بعثة منظمة الأمم المتحدة والتجمع الكونغولي – غوما بعض الشيء.

ثالثا – أنشطة البعثة والأمم المتحدة لدعم عملية السلام

الجانب العسكري

٢٢ – خلال الفترة المشمولة في التقرير، واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية رصد وفحص المواقع الدفاعية الجديدة للأطراف المختلفة، وفقا لولايتها للمرحلة الثانية. كما استمرت في التجهيز لأنشطة المرحلة الثالثة. وتضم البعثة حاليا ٩٠ فريقا من أفرقة المراقبين العسكريين يتمركزون في ٥٠ موقعا؛ ٢٥ من هذه الأفرقة متنقل ويمكنه الانتشار للقيام بأنشطة الرصد والتحقق. علاوة على ذلك، يقوم ٥٩٠ ٣ جنديا مسلحا بحماية المقار القطاعية للبعثة وقواعد النقل والإمداد ومراكز التنسيق في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن ثم يصبح العدد الإجمالي للأفراد العسكريين في البعثة ٢٥٨ ٤شخصا مقابل الحد الأقصى المسموح به وهو ٥٣٧ ٥ شخصا (انظر المرفق).

٢٣ – ولا يزال الوضع على خط فض الاشتباك مستقرا بصفة عامة. وبرغم أن بعض المواقع ما زالت محتلة مما يتعارض مع خطة فض الاشتباك وإعادة الانتشار، فقد كان لاتفاقية صن سيتي تأثير إيجابي على الوضع على الخط الفاصل بين حركة تحرير الكونغو/التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما والقوات المسلحة الكونغولية. وقد وقع الانتهاك الخطير الوحيد لاتفاقية لوساكا لوقف إطلاق النار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في بويتو في شهر حزيران/يونيه، حيث استولت إحدى جماعات ماي – ماي على القرية التي تحتلها سلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما منتهكة بذلك اتفاق لوساكا. وأسفر اجتماع للجنة العسكرية المشتركة عقد في وقت لاحق في كينشاسا عن صدور بيان مشترك يشير إلى وجوب تسليم الموقع إلى الحكومة. ومع ذلك، استعاد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما بويتو في ٢٩ حزيران/يونيه ولا يزال بها حتى الآن.

٢٤ – في كيسنغاني، وعقب حادث وقع في حزيران/يونيه عندما هاجم قائد لواء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الحراس العسكريين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في ميناء أدنتارا، عملت البعثة بهمة مع السلطات المحلية على تخفيف حدة التوتر وزادت من كثافة

الدوريات التي يقوم بها مراقبوها العسكريون. ومع ذلك، فقد وجد عدد من موظفي البعثة أنفسهم في يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر في قلب مظاهرة ضد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما، وأصيبوا إصابات طفيفة وأضرمت النيران في سياراتهم. واضطر أفراد البعثة الذين شهدوا الواقعة إلى إطلاق النار في الهواء لتفريق المتظاهرين الذين أحاطوا بهم. ويبدو أن المظاهرة خرجت نتيجة لمزاعم تفيد بتعرض أحد الأساتذة الجامعيين لمحاولة سرقة واعتداء من قبل بعض عناصر التجمع الكونغولي – غوما.

٢٥ – ومع تنامي التخطيط للمرحلة الثالثة، تقوم البعثة بتحديد مواقع مراقبة إضافية في الشرق وبإنشائها تدريجيا من أجل توفير الظروف الملائمة للقيام بعمليات نزع السلاح والتسريح والعودة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج في المستقبل ورصد انسحاب القوات الأجنبية من البلاد والتحقق من ذلك (كما ورد في الفقرة ١١). ولذا تخطط البعثة، ورهنا بالظروف الأمنية، لنشر أفرقة مراقبين عسكريين في بونيا وكاليما وشابوندا ووايكالي وبراكا وبونياكيري وكميتوجا ولوبوتو شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت نفسه ستنشر أفرقة في لوبوباشي وكامينا في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة، من أجل التحقق من التقارير التي تفيد بوجود افراد من القوات المسلحة الرواندية السابقة/انتيراهاموي في تلك المناطق ورصد المهابط الجوية التي يُزعم أنها تستخدم لإعادة تزويد الجماعات المسلحة بالوقود في الشرق.

٢٦ – في الوقت نفسه تواصلت عمليات الأمم المتحدة النهرية من أجل السماح للبعثة بحراسة سفن الإغاثة الإنسانية وعمليات إعادة التزويد بالوقود. وقد أُرسلت أول قافلة من هذه السفن التجارية منذ أربعة أعوام، ترافقها سفن البعثة، من كينشاسا إلى ليسالا وبومبا في ٢٠ تموز/يوليه (انظر الفقرتين ٣٦ و ٣٧).

نزع السلاح والتسريح والعودة للوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٢٧ – بعد توقيع اتفاق بريتوريا في ٣٠ تموز/يوليه، وعملية الانسحاب الحالية للقوات الأجنبية وتخفيف العراقيل السياسية التي تعترض عملية نزع السلاح والتسريح والعودة للوطن وإعادة التوطين، بدأت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو تنقيح استراتيجيتها الشاملة للعملية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والعناصر الدولية المعنية.

٢٨ – وقد أعطي هذا النشاط الجاري دفعة جديدة تمثلت في رغبة الحكومة المتزايدة في التصدي للعراقيل السياسية التي تواجه إتمام عملية نزع السلاح والتسريح والعودة للوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج بنجاح، فضلا عن تقارير البعثة التي تفيد بأن العديد من الجماعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة/انتراهاموي

تنظر في الانضمام إلى العملية. وتعتزم البعثة الاستمرار في تنفيذ عمليات خاصة لنزع السلاح والتسريح والعودة للوطن الى حين نشر فرقتي عمل في كيندو وكيسانغاني على نحو ما أوصى به التقرير الخاص (S/2002/1005). وفي هذا الصدد أعلن السفير الفرنسي في كينشاسا مؤخرا اعتزام حكومته توفير مليون يورو لعملية نزع السلاح والتسريح والعودة للوطن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك للجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية.

٢٩ - ومنذ صدور تقريري الحادي عشر (S/2002/621) تمكنت البعثة من إقامة تواجد لعمليات نزع السلاح والتسريح والعودة للوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج في كل من غوما وبوكافو وبوتامبو. وتوضع حاليا خطط للقيام بعمليات مماثلة في كمينا ولومباشي وربما في شبوندا من أجل تنفيذ عمليات خاصة من هذا القبيل في تلك المناطق. وبرغم القيود الأمنية القائمة وصعوبة الوصول الى الجماعات المسلحة، ستواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة بحث إمكانية فتح مكاتب ومواقع إضافية لمراكز الاستقبال في شرق البلاد.

٣٠ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر زارت بعثة منظمة الأمم المتحدة أول مجموعة مكونة من ٦٩ مقاتلا روانديا سابقا و ١٠ مدنيين من كامينا، كانت قد آوتهم الحكومة، وذلك في زيارة استكشافية لرواندا. وكانت البعثة قد نجحت من قبل في إجراء حصر مبدئي لما يقرب من ١ ٩٨١ مقاتلا في كامينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لكنها لم تتمكن من إتمام عملية تسريحهم بسبب رفضهم تقديم المعلومات اللازمة بشأن هويتهم الشخصية وخلفيتهم العسكرية. وقد سهل هذه الزيارة الاستكشافية توقيع اتفاق بريتوريا وحظر أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي عارضت محاولات إعادة المقاتلين السابقين إلى ديارهم. وقد نقلت المجموعة التي رافقها موظفون من بعثة منظمة الأمم المتحدة وممثلون عن جنوب أفريقيا في آلية التحقق التابعة للطرف الثالث إلى رواندا على متن طائرة تابعة للبعثة وأمضوا عشرة أيام في كيجالي وبلدانهم الأصلية. وتواصل البعثة هذه الزيارات الاستكشافية بهدف إعادة المقاتلين السابقين إلى ديارهم في كامينا.

٣١ - وفي تموز/يوليه قام فريق نزع السلاح والتسريح والعودة للوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في بلدة بيني بتسريح مقاتلين روانديين ضمن مجموعة صغيرة مكونة من ٤٦ شخصا شملت معالين ومواطنين كونغوليين كانت السلطات المحلية التابعة للتجمع الكونغولي - كيسنغاني/حركة التحرير قد قامت بنزع سلاحهم. وبرغم أن المقاتلين وافقوا على تسريحهم إلا أنهم أحجموا عن العودة إلى أوطانهم. من ثم وبناء على دعوة من بعثة منظمة الأمم المتحدة أوفدت الحكومة الرواندية فريقا لإقناع المقاتلين السابقين

بالعودة إلى ديارهم. ومع ذلك عاد منهم ثمانية أشخاص فقط حتى الآن برغم أن الأعضاء الآخرين في الجماعة مستعدون حاليا فيما يبدو للنظر في مسألة عودتهم إلى وطنهم.

٣٢ - وفي تموز/يوليه أجرت بعثة منظمة الأمم المتحدة مشاورات مع حكومة أوغندا ولجنة العفو الأوغندية بشأن عملية نزع السلاح والتسريح والعودة للوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج لعدد يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ شخصا من مقاتلي تحالف الجبهة الديمقراطية الموجودين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتوقع أن تبدأ هذه العملية في القريب العاجل بشرط عدم حدوث تدهور في الوضع الأمني حول بونيا. ويجب أن تُجرى هذه العملية تحت الإشراف الكامل للجنة العفو الأوغندية وبعثة منظمة الأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة أوغندية غير حكومية، وبدعم من اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي. وقد وافق الفريق التقني للمانحين المعني بأوغندا، والذي يتألف من مانحين دوليين بارزين، على تمويل العملية، التي سيقتصر دور بعثة منظمة الأمم المتحدة منها، على نزع أسلحة وتسريح مقاتلي تحالف الجبهة الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٣ - وفي الوقت نفسه، قامت البعثة بجهود من أجل توحيد عملية نزع السلاح والتسريح والعودة للوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج ضمن مهام البعثة عن طريق تكثيف المشاورات الداخلية بشأن التخطيط للمرحلة الثالثة المقبلة من عمليات نزع السلاح والتسريح والعودة للوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. ويأخذ مثل هذا التخطيط في الاعتبار التطورات السياسية الأخيرة، مثل اتفاق بريتوريا، والدروس المستفادة من التدريبات المماثلة السابقة التي قامت بها عمليات أخرى لحفظ السلام، وتجارب البعثة في كامينا وبيني. وكما ورد في تقريري الخاص، فقد أنشأت البعثة لجنة تنسيق مشتركة وواصلت مشاوراتها مع وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والسلك الدبلوماسي من أجل تنقيح تقسيم العمل فيما يتعلق بتلك العمليات وتحويل مفهوم هذه العمليات إلى خطة عمليات مشتركة.

٣٤ - وفي هذا السياق يُعد تعاون البعثة مع البنك الدولي أساسيا. وقد شرع البنك الدولي في مباشرة أنشطة وفقا للبرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج الذي يهدف إلى دعم تعزيز السلام في المنطقة. وقد أنشئ البرنامج من أجل تقديم المساعدة المالية والتقنية للبرامج الوطنية، والمبادرات الإقليمية والمشاريع الخاصة في الإطار الذي تحدده الاستراتيجية الإقليمية للبحيرات الكبرى الأوسع نطاقا من أجل التسريح وإعادة الدمج التي تدعمها تسعة بلدان ضالعة في نزاعات المنطقة أو تأثرت بها فضلا عن ٣٠ شريكا من منظمات إقليمية وبلدان مانحة ومؤسسات مالية دولية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن خلال البرنامج المتعدد الأقطار سيعمل البنك الدولي وشركاؤه على نحو وثيق مع الحكومات الوطنية

كما يحدث حاليا مع حكومة رواندا، في الإعداد لبرامج إعادة الدمج تمهيدا لعودة المقاتلين السابقين من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتعاون البعثة تعاونا وثيقا مع البنك الدولي لكفالة استمرار العملية التي بدأت بنزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذين تعتبر البعثة مسؤولة عنهم وفقا للترتيبات المقترحة للميزانية المقررة، وذلك بدون توقف من أجل إعادة دمج الجماعات نفسها في رواندا، حيث سيساعد برنامج التسريح وإعادة الدمج، الذي تموله الخطة المتعددة الأقطار في رواندا، المقاتلين السابقين في عملية تحولهم إلى الحياة المدنية. وقد شاركت البعثة مؤخرا في حلقة دراسية نظمها البنك في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ لتسهيل الحوار بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا فيما يتعلق بالنواحي التقنية لتنفيذ اتفاق بريتوريا. وقد حددت الحلقة الدراسية بشيء من التفصيل الأنشطة الرئيسية التي يتعين القيام بها خلال عمليات نزع السلاح والتسريح والعودة للوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، مشيرة إلى الجهات التي تقع عليها مسؤولية تنفيذ ذلك.

٣٥ - وقد كُلفت البعثة فقط بنزع سلاح وتسريح وإعادة الجماعات المسلحة الأجنبية المذكورة في اتفاق لوساكا إلى أوطانهم. ومع ذلك فربما تجد ظروف يمكن أن يقدم خلالها أفراد أو جماعات من الكونغو أنفسهم إلى مركز الاستقبال في البعثة لتسليم أسلحتهم على أمل أن يصبحوا مؤهلين للاستفادة من البرنامج الوطني الكونغولي للتسريح وإعادة الاندماج. وإذ تضع البعثة في اعتبارها المسؤولية التي يمكن أن تقع على عاتقها بقبولها نزع سلاح أفراد في مثل هذه الظروف، فقد أجرت أيضا مشاورات مع وكالات متخصصة ومانحين حول الخطوات التي يمكن أن تتخذها، في حدود ولايتها ومواردها لتيسير تسريحهم وإعادة دمجهم فيما بعد. ويُنظر حاليا في اتخاذ إجراء عملي على الطبيعة بالاشتراك مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومع بعثة منظمة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل المساعدة على سبيل المثال في نزع سلاح وتسريح الجماعات المسلحة الكونغولية وإعادة دمجها في المجتمع.

إعادة فتح نهر الكونغو

٣٦ - كان هناك أمل في إمكانية تحقق تقدم ملحوظ نحو إعادة فتح نهر الكونغو بعد توقيع اتفاق في شهر أيا/مايو بين الأطراف الثلاثة الرئيسية تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة. وفي ٢٠ تموز/يوليه أبحر اثنا عشرة سفينة من كينشاسا إلى ليسالا وبومبا (شمالي خط الاستواء) في أول محاولة لاستئناف المبادلات التجارية منذ ما يقرب من أربعة أعوام. وأبحرت قافلة تجارية

أخرى مكونة من أربعة سفن من كينشاسا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وسينضم إليها في الطريق أربعة سفن أخرى على الأقل.

٣٧ - وفي كيسنغاني، واصلت سلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، الإصرار على عقد اجتماع للجنة الثلاثية من أجل مناقشة ''المسائل التقنية'' مع الحكومة وحركة تحرير الكونغو قبل رفع أي قيود على الملاحة في النهر. ويعكس هذا الطلب خلافا بين التجمع الكونغولي - غوما والأوساط التجارية في كيسنغاني بشأن الضرائب. وتحاول البعثة جاهدة أن تجمع بين الأطراف المعنية من أجل تسوية خلافاتهم. وفي الوقت نفسه، يظل التقدم البطيء نحو التوصل إلى اتفاق بين الأطراف الثلاثة الرئيسية أمرا خطيرا يهدد استعادة حرية انتقال الأشخاص والبضائع في النهر.

الشرطة المدنية

٣٨ - تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة بإعداد خطة تفصيلية بشأن إمكانية توسيع أنشطة الشرطة المدنية للتعامل مع الظروف السريعة التغير على الميدان، لا سيما في ضوء اتفاقي بريتوريا ولواندا. وقد وُزع إلى حد الآن ٥٢ من أفراد الشرطة المدنية في كينشاسا وكيسنغاني وغوما. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٦ (٢٠٠١)، يقوم عنصر الشرطة المدنية حاليا بتنفيذ مشروع تجريبي لتدريب الشرطة المحلية في كيسنغاني. ويتضمن البرنامج دورة لاستكمال تدريب وحدات الشرطة الموجودة، وتدريبا متخصصا لشرطة السير وشرطة المحاكم، وكذلك للمحققين الجنائيين. ويتضمن البرنامج الأخير تدريب أفراد الشرطة المبتدئين ودورة تدريبية متقدمة لمفتشي الشرطة. وفي إطار البرنامج، ستقوم البعثة في أقرب وقت ممكن وبالتعاون مع المانحين بترميم مركز تدريب الشرطة في كاباتالا، وكذلك بشراء اللوازم الأساسية مثل الأزياء الرسمية والمركبات ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، عن طريق الصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأته البعثة لهذا الغرض.

٣٩ - واكتملت في ٣١ آب/أغسطس الدورة الأولى من برنامج ''تدريب المدرّبين'' في كيسنغاني، واكتملت دورة ثانية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وتبدأ في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر دورة لاستكمال تدريب الشرطة الجنائية.

الإعلام

٤٠ - أبرزت برامج وأنشطة الإعلام التي تقوم بها البعثة دورها في جميع القطاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتبث إذاعة أوكابي برامج إخبارية بخمس لغات من كينشاسا إلى ثمانية مواقع: كيسنغاني، وغوما، وكاليمي، وكانانغا، ومباندانكا، وغبادوليت، وكندو، وأيضا، منذ ٦ تشرين الأول/أكتوبر، إلى بوكافو. وبدأت محطات البث الثماني هذه، التي

تعمل بتضمين التردد FM إنتاج برامجها المحلية. وأنشئت في كينشاسا ثلاث محطات للبث على الموجات القصيرة، ستدخل مرحلة التشغيل بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، وستغطي كامل البلد والمنطقة. وبدأت إذاعة أوكابي حملة إعلامية عن برنامج نزع السلاح والتسريح والعودة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج بإنتاج برامج بالفرنسية والسواحيلية والكينيارواندية موجهة إلى كل من الجماعات المسلحة وسكان الكونغو. وكثفت وكالات الأمم المتحدة أيضا اشتراكها في برامج إذاعة أوكابي.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أنتج عنصر النشر الإعلامي التابع للبعثة ٦٠ ٠٠٠ من الملصقات الجدارية و ٥٠ ٠٠٠ من ملصقات السيارات بخمس لغات؛ ويجري توزيع هذه الملصقات في جميع القطاعات، عن طريق موظفي الإعلام، والمراقبين العسكريين، والمنظمات غير الحكومية، وغيرهم من الشركاء. وينتج عنصر النشر الإعلامي أيضا ويوزع على نطاق واسع ٥ ٠٠٠ نسخة من مجلة شهرية بالفرنسية لتعميق فهم الجمهور لولاية البعثة وللمستجدات في عملية السلام. ويصدر هذا العنصر أيضا معرضا يوميا للصحافة يغطي وسائط الإعلام الدولية ويتضمن قصاصات من المنشورات ونشرة إخبارية أسبوعية وأخرى نصف شهرية.

٤٢ - وأنشأت وحدة التصوير الفوتوغرافي في الوقت نفسه نظام محفوظات، وهي تسهم بانتظام في منشورات البعثة، وتلبي طلبات وسائط الإعلام، وفي موقع البعثة على الإنترنت، www.monuc.org . وعُززت وحدة الفيديو، وقد أنتجت برنامجا فيديويا دوليا عن البعثة، وبرنامجا فيديويا عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بيني، وعمّمته على جميع القطاعات. وأُنتج أيضا برنامج فيديو طويل عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كامينا - كيغالي وعُرض على المحاربين السابقين في معسكر كامينا يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر قبل تعميمه على جميع القطاعات، في إطار الحملة الإعلامية عن تلك العمليات.

٤٣ - وتقوم البعثة أيضا بتعميم المعلومات في المناطق التي ترابط فيها الجماعات المسلحة. وكثّفت إذاعة أوكابي والبعثة استعمال المنشورات لتشجيع المقاتلين على نزع السلاح والعودة إلى الوطن. وأشتُريت مؤخرا ثلاثة أجهزة محمولة للبث الإذاعي بتضمين التردد FM لاستعمالها في هذا الغرض وسيبدأ استعمالها قريبا.

٤٤ - وجدّت عدة حوادث ضايقت فيها السلطات المحلية صحافي إذاعة أوكابي وحاولت ترهيبهم. ففي ٢٧ آب/أغسطس، أوقف أفراد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما العسكريون، في كيندو، وعنّفوا بدنيا صحافيا يعمل مع إذاعة أوكابي. وفي ١٣ أيلول/

سبتمبر احتجزت سلطات حركة تحرير الكونغو صحافيا آخر يعمل مع إذاعة أوكابي، في غبادوليت، مدة ثمانية أيام لأنه نشر أنباء عن مشاركة الأطفال المقاتلين في تلك الحركة.

حقوق الإنسان

٤٥ - تتلقى البعثة بانتظام معلومات تفيد بأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال هشة. وحدثت مؤخرا في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة عدة حالات أحتُجز فيها مدافعون عن حقوق الإنسان احتجازا مطوّلا، و حدثت أيضا موجة من اعتقال الصحفيين، وصدرت أحكام قاسية على البعض منهم بتهمة ''نشر أخبار مضرة بالبلد''، وأعتُقل واحتُجز أقارب ومناصرو زعماء أحد أحزاب المعارضة، الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، وحدثت حالات من الاحتجاز المطوّل بدون محاكمة، بأمر من المدعي العام العسكري.

٤٦ - وتتضمن المعلومات الواردة إلى البعثة ادعاءات بحدوث عمليات تقتيل واغتصاب واستعمال مفرط للقوة من طرف القوات المسلحة لجميع أطراف النزاع. والحالة تبعث على القلق بشكل خاص في الشرق. وتشغل بال البعثة كثيرا الأنباء المتواترة عن العنف الذي تتعرض له النساء على أيدي أفراد الأمن والجماعات المسلحة. ففي ٢٠ حزيران/يونيه أصدرت المنظمة الدولية غير الحكومية ''منظمة رصد حقوق الإنسان'' تقريرا يوثّق ممارسة الجماعات المسلحة في الشرق بانتظام لاغتصاب النساء والفتيات وتعريضهن لأشكال أخرى من العنف الجنسي. والمجني عليهن لا يبلغن دائما عن تلك الحوادث، لأسباب في مقدمتها خوفهن من نبذ مجتمعاتهن المحلية لهن ومن الانتقام. ولذلك فإنه لا يوجد حل فوري مناسب لأولئك النساء والفتيات. وتتابع البعثة تلك الأنباء في سعي إلى تعزيز حماية النساء والفتيات من الاغتصاب وغيره من أشكال انتهاك حقوقهن.

٤٧ - ولا تزال المعارضة المسلحة ترتكب انتهاكات جسيمة واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وقد حدث ذلك إثر عدة صدامات مسلحة بين التجمع الكونغولي، من أجل الديمقراطية - غوما/الجيش الوطني الرواندي من جهة، وميليشيا الماي - ماي والجماعات المسلحة الأجنبية التي لا تخضع لأية سلطة من جهة أخرى، لا سيما في مقاطعتي كيفو وماني‌يما الجنوبيتين.

٤٨ - وتواصل البعثة جمع البيانات والإبلاغ عن ظروف المحتجزين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي ظروف تمثل جانبا آخر من حالة حقوق الإنسان يتسم بسوء حالة السجون وغيرها من مراكز الاحتجاز. ولا يزال الناس يُحتجزون بدون اتباع الإجراءات

القانونية. ويعامَل المحتجزون معاملة مهينة وغير إنسانية. ويُحتفظ في السجن بسجناء حصلوا على عفو رئاسي.

٤٩ - واتسمت الأشهر الثلاثة الأخيرة في كيندو بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان تجاوزت أسوأ التوقعات. فقد اندلعت الأزمة من جديد في آب/أغسطس بعد تعزيز جمهورية الكونغو الديمقراطية بوقت قصير للوائها الثامن بقائد ورئيس أركان جديدين، زُعم أن كليهما اشترك في مجازر ١٤ أيار/مايو في كيسنغاني. وفي رد فعل على هجوم فاشل على ميليشيا الماي - ماي، أعدم جنود التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما ٤٦ مدنيا، منهم طفل في الخامسة عشرة من العمر، وسبعة من أفراد أسرة واحدة. وفي كيندو نفسها، اتهم رئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، نفسه في خطاب على الإذاعة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتآمر مع ماي - ماي. وإثر الخطاب اندلع العنف من جديد ضد المشتبه في مناصرتهم للماي - ماي، وأسفر، حسب الأنباء المتناقلة، عن مقتل ٢٥ شخصا. وتفيد آخر الأنباء بإعدام ثلاثة من جنود التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما سطوا على تاجر، في عملية إعدام شهدها الجمهور يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر، وإعدام ستة صيادين أشتبه في أنهم من ميليشيا الماي - ماي، بإجراءات موجزة يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وعدد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تزايد سريع ونطاقها في اتساع، والحالة تتطلب تكثيف حماية المدنيين من أخطار العنف البدني المحدقة بهم.

تقرير لجنة حقوق الإنسان عن كيسنغاني

٥٠ - أجرت مفوضية حقوق الإنسان بطلب من مجلس الأمن وبالتعاون مع البعثة تحقيقا عن الأحداث التي جدت في أواسط أيار/مايو في كيسنغاني، وردت في التقرير الحادي عشر للبعثة (S/2002/621). وأجرى مقررة لجنة حقوق الإنسان الخاصة المعنية بعمليات الإعدام بإجراءات موجزة وخارج نطاق القضاء، أسماء جاهانغير، بعثة لتقصي الحقائق من ١٦ إلى ٢٢ حزيران/يونيه في كينشاسا، وغوما، وكيسنغاني. وفي ١٦ تموز/يوليه قدمت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان آنذاك، ماري روبنسون، تقريرا عن استنتاجات المقررة الخاصة وتوصياتها بشأن الحالة في كيسنغاني إلى مجلس الأمن. وأدان مجلس الأمن ما قامت به التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما من أعمال في كيسنغاني وطلب من حركة التمرد تقديم القاتلين إلى العدالة.

حماية الأطفال

٥١ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتكثيف يبعث على القلق في تجنيد الأطفال. وتأكدت البعثة من وجود معسكر للتدريب يشرف عليه الجيش الوطني الرواندي في منطقة لوفونغي شمال أوفيرا. وكان عدد الأطفال دون سن الثامنة عشرة ما بين ٥٠ و ١٠٠ طفل من جملة ٥٠٠ من ميليشيا ماي - ماي الذي كانوا يتدربون في المعسكر.

٥٢ - ومعظم ضحايا النزاع الجاري بين الهيما واللوندو في منطقة بونيا من النساء والأطفال. وكان ٨٠ في المائة من بين مئات النساء والأطفال الذي أُدخلوا المستشفى في بونيا مصابين في رؤوسهم وأيديهم وأرجلهم. واستعمل الجناة السكاكين والهراوات والمناجل وغيرها من الآلات الحادة كأسلحة.

٥٣ - وأسفر الاقتتال بين قوات اتحاد الوطنيين الكونغوليين والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير في الشمال الشرقي عن ارتفاع كبير في عدد الأطفال الذين جنّدتهم القوات في تلك المنطقة. وفي بونيا، جنّدت قوات القائد توماس لوبانغا عددا كبيرا من الأطفال.

٥٤ - وبالرغم من أن اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تواصل التخطيط والدعوة لتسريح الأطفال الجنود في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، لم توافق الأطراف المتمردة إلى حد الآن على السماح للمجتمع الدولي بالوصول إلى المواقع العسكرية. ولم تثمر إلى حد الآن المحادثات بشأن إنشاء لجان فرعية معنية بتسريح الأطفال الجنود. ومن المؤمل أن تسفر الجهود التي بدأتها اليونيسيف مؤخرا مع التجمع الكونغولي، من أجل الديمقراطية - غوما قريبا عن إنشاء لجنة فرعية في كيسنغاني.

٥٥ - وبلغ وضع خطط تسريح الأطفال الجنود في إطار أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج شوطا طويلا. ويجري ذلك بالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة، لا سيما اليونيسيف. وأكمل قسم حماية الأطفال، بمساهمة مالية قدمتها حكومة النرويج لدعم عملية السلام، خطة لزيادة قدرة المنظمات المحلية غير الحكومية على قبول الأطفال الجنود ومساعدتهم في نزع السلاح وتسريحهم وإعادة إدماجهم في منطقة بيني - بوتينبو. ويتعاون خبراء حماية الأطفال مع اليونيسيف التي تقوم بأنشطة مماثلة لتعزيز قدرة المنظمات المحلية غير الحكومية المعنية بحماية الأطفال في بوكافو على التصدي لحالات الطوارئ، تأهبا لتلبية احتياجات المنطقة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

المسائل الجنسانية

٥٦ - يركز قسم المسائل الجنسانية على تعميق وعي أفراد البعثة والوكالات الشريكة والسكان بالمسائل الجنسانية. ويتمثل الهدف في الأجلين المتوسط والطويل في كفالة إدراج المنظور الجنساني في جميع جوانب عمل البعثة.

٥٧ - وفي ٢٣ تموز/يوليه عقد قسم المسائل الجنسانية اجتماعا تخطيطيا استراتيجيا مع موظفي البعثة المدنيين والعسكريين لوضع خطة عمل ترمي إلى إدراج المنظور الجنساني في جميع أنشطة البعثة. وتتمثل الخطوة القادمة في إنشاء أفرقة عاملة على نطاق البعثة بأكملها لتقييم الأبعاد الجنسانية لعمل البعثة وكفالة إدراج المنظور الجنساني في جميع أنشطتها. ولا يزال التثقيف بجوانب الحساسيات الجنسانية يمثل جانبا منتظما من البرامج التدريبية المقدمة إلى الموظفين والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية الجدد في البعثة. وذلك إضافة إلى تثقيف مدربي الشرطة المحلية في كيسنغاني بالمسائل الجنسانية.

٥٨ - ويتواصل عقد الاجتماعات مع منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام ومنظمات الكنائس في جميع أنحاء البلد للاطلاع على آرائها بشأن عملية السلام. وأهم نتيجة لتلك الاجتماعات هي المواءمة بين آراء المجموعات النسائية في الشرق والغرب ليتسنى لها وضع استراتيجيات تكفل اشتراكها الكامل في تنفيذ إعلان نيروبي الذي أعتُمد قبل الحوار بين الأطراف الكونغولية. وناقش أصحاب المصلحة أيضا خطة عمل للتصدي للعنف ضد النساء في شرق البلاد.

الأنشطة الإنسانية

٥٩ - لا تزال الظروف الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبعث على القلق الشديد. فالمدنيون لا يزالون يعانون من نتائج الأزمة. ويوجد حوالي ١٧ مليون شخص، أي قرابة ثُلث سكان البلد الذي يقارب عددهم الـ ٥٣ مليون نسمة، بحاجة عاجلة إلى الأغذية. ويبلغ عدد المشردين داخل البلد حوالي ٢.٢ مليون شخص. وأُبلغ عن تشرد أعداد كبيرة إضافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مقاطعتي إيتوري ومانييما. والنساء والأطفال والمسنّون أكثر السكان تضررا بالنزاع.

٦٠ - وأدى فريق لتقييم الحالة الإنسانية مؤلف من منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية وممثلين عن البعثة زيارة إلى مينيمبوي - إيتومبوي في ٢ آب/أغسطس بحماية الجيش الوطني الرواندي. بيد أن الفريق مُنع من الوصول إلى مناطق أخرى أبعد في مرتفعات الغرب، اندلع القتال فيها بين التجمع الكونغولي، من أجل الديمقراطية - غوما/الجيش الوطني الرواندي وقوات القائد ماسونزو قبل بداية البعثة بـ ٤٨ ساعة. وفي ٣ آب/أغسطس انتقل

الفريق إلى فيزي – باراكا بيد أن العداء الذي أظهره له المدنيون والجنود منعه من مغادرة المطار. ومع ذلك انتهت البعثة بنجاح في ٨ آب/أغسطس. ووصف منسق الشؤون الإنسانية الحالة في منطقة أوفيرا الحدودية، ومرتفعات فيزي – باراكا بأنها ''كارثة زاحفة''، فقد هُجرت ١٠٠ قرية، وشُردت ٢٠ ٠٠٠ أسرة مؤخرا، ويُقدر مجموع عدد المشردين داخليا جنوب كيفو بـ ٤٠ ٠٠٠ شخص. ونظرا لاستمرار الهجمات العسكرية على المواقع التي يتحصن فيها ماسونزو، فإن المساعدة الإنسانية في المنطقة تقتصر على التدخلات التي تقوم بها من حين إلى آخر لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٦١ – ولاحظ موظفو الشؤون الإنسانية مؤخرا أيضا تصاعدا في المضايقة التي يتعرض لها مقدمو الإغاثة وفي نهب ممتلكاتهم. وتعرض موظفو المساعدة الإنسانية في بونيا ودونغو إلى التهديد بالعنف البدني والنهب، وأسفر ذلك في بونيا عن فقدان حوالي ١٤ طنا من الأغذية التي كانت موجهة إلى سكان بحاجة إليها. وأُجليت عدة أفرقة للمساعدة الإنسانية، لا سيما من شابوندا ونيانكوندي. وأُبلغ أن الظروف الصحية تدهورت بشكل يدعو إلى الذعر في العديد من المناطق التي تفتقر إلى الأمن، وهناك دلالات على ارتفاع معدلات سوء التغذية ارتفاعا شديدا لدى السكان. ولا يزال الشركاء في العمليات الإنسانية في أمس الحاجة إلى الوصول إلى المناطق المتضررة بالحرب.

٦٢ – وتدهور الحالة الإنسانية في الوقت الذي يجري فيه التخطيط للقيام بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يستوجب تنشيط الجهود الإنسانية لتوسيع التغطية وشمولها المزيد من المناطق. وستقوم البعثة قريبا، بعد مشاورات مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومع شركاء غير حكوميين للأمم المتحدة بتوسيع أنشطتها للمساعدة الإنسانية لتصل إلى مواقع جديدة في كينشاسا، ومبانداكا، وبوكافو، وكيسنغاني، وغبادوليت، وكاليمي، وغوما.

٦٣ – وتمثل القدرات السوْقية للبعثة مكسبا هاما لجهود الإغاثة التي يقوم بها المجتمع الدولي في البلد. ومن حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر، نقلت البعثة ٩٥ طنا من شحنات المساعدة الإنسانية. وقدمت البعثة أيضا خلال تلك الفترة الدعم إلى حملة التلقيح ضد شلل الأطفال الوطنية لعام ٢٠٠٢. وقد حققت الحملة تغطية تراوحت بين ٨٥ و ٩٠ في المائة.

الأعمال المتعلقة بالألغام

٦٤ – ما زال في جمهورية الكونغو الديمقراطية ألغام وذخائر غير منفجرة، إلا أن درجة خطورتها أقل من مناطق البعثات الأخرى. وقد زرع معظم هذه الألغام في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وتوجد الألغام بكثافة في منطقتي كيسانغاني وايكيلا بصفة خاصة. وتفيد التقارير

بأن القوات المسلحة الكونغولية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وقوة الدفاع الشعبية الأوغندية والجيش الوطني الرواندي كثيرا ما كانت تستخدم الألغام في مناطق مبوجي - مايي، وكابيندا، وكابالو، وبيوتو، وبني، وبوتا، وتشوبو. ونتيجة للصراع الذي كان دائرا، في بوروندي، فقد زرعت الألغام في كيفو بمنطقة أوفيرا، بالقرب من الحدود مع بوروندي. ويُعتقد أن هناك ألغاما في أوفيرا وبراكا ومكابولو ووادي روزيزي. ويقال إن اتحاد الوطنيين الكونغوليين أيضا قد استخدم الألغام في القتال الذي نشب مؤخرا حول بونيا.

٦٥ - وتعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تعاون وثيق مع مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام، بمكتبيه القائمين في كينشاسا وكيسانغاني. وتتقاسم البعثة والمركز قاعدة للبيانات المتعلقة بالألغام والذخائر غير المنفجرة، كما أن لديهما إجراءات تشغيلية موحدة واضحة. وتقتصر أنشطة إزالة الألغام في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الأعمال التي تضطلع بها منظمة بلجيكية غير حكومية تعمل عن كثب مع مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام، والشركاء المحليين، والمهندسين العسكريين التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويجري في الوقت الراهن التفاوض بشأن العقد الخاص بأنشطة إزالة الألغام دعما لعمليات البعثة في كيندو، في حين أن العقد الخاص بكيسنغاني قد وُضع في صورته النهائية.

المشاريع ذات الأثر السريع

٦٦ - تسعى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق تعزيز فعاليتها إلى التواصل بصورة نشطة مع السكان المحليين، كوسيلة لكسب الدعم اللازم لتنفيذ ولايتها. وقد استعانت البعثة على نطاق واسع بالمشاريع ذات الأثر السريع، بغية إحداث أثر ملموس وإيجابي في حياة الناس في أماكن انتشارها، وتعزيز مصداقيتها في أوساط السكان المحليين. وقد ركزت البعثة على المشاريع البارزة في مجالات إصلاح أو تحسين خدمات المياه وتنقية المياه؛ وتوفير المرافق الصحية العامة؛ وتوفير المعدات واللوازم الطبية الأساسية؛ وإصلاح المباني المدرسية وتوفير الأثاثات/المعدات المدرسية الأساسية؛ وإصلاح المستشفيات/المرافق الطبية؛ وإصلاح الهياكل الأساسية في المجتمعات المحلية.

٦٧ - وسوف تستلزم أنشطة البعثة في المرحلة الثالثة، المبينة في التقرير الخاص، الانتشار شرقا من منطقتين جديدتين ، عانت معظم أجزائهما من صراع دام لسنوات. وسوف يكون من الضروري لإنجاح أنشطة المرحلة الثالثة الاستمرار في التواصل مع السكان المحليين لكفالة قبولهم للبعثة، ومن ثم توفير التمويل للمشاريع ذات الأثر السريع في أثناء المرحلة الثالثة.

استعراض وتقييم البعثة

٦٨ - أوفدت إدارة عمليات حفظ السلام إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الفترة من ٢٨ تموز/يوليه إلى ٨ آب/أغسطس، بعثة للاستعراض والتقييم يرأسها الأمين العام المساعد السابق مانفرد إيسيل. وكان الهدف من هذه البعثة استعراض قدرة بعثة المنظمة في الوقت الحالي على تنفيذ ولايتها والتصدي لتحديات المستقبل، ولا سيما في ظل التغيرات الكبيرة التي تشهدها عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد قام فريق الاستعراض الذي سافر إلى جميع أنحاء منطقة البعثة ببحث مختلف جوانب عملياتها، كما التقى بأعضاء من حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، فضلا عن الأوساط الدبلوماسية في كينشاسا وكيغالي.

٦٩ - وقد وجدت بعثة الاستعراض أن موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعملون بهمة وملتزمون بالوفاء بولاية البعثة. وقد أعرب هؤلاء الموظفون بصراحة بالغة لبعثة الاستعراض عن آرائهم بشأن الكيفية التي يمكن بها لبعثة المنظمة أن تحسن أنشطتها في إطار استعدادها لأنشطة المرحلة الثالثة. ووجدت بعثة الاستعراض أن المجالات الأساسية التي يلزم تحسينها تشمل تحديد الاتجاه الاستراتيجي العام والتعريف بهذا الاتجاه في جميع أنحاء البعثة وخارجها؛ وتعزيز إدارة البعثة عن طريق تعيين نائب ثان للممثل الخاص للأمين العام يعنى بالعمليات والإدارة، وتعزيز عدد من الوظائف الأساسية وكفالة تزويد البعثة بالعدد الكافي من الموظفين؛ واستعراض مسألة تفويض السلطة وكفالة وجود الترتيبات المناسبة للقيادة والتحكم في جميع أنحاء البعثة؛ وتعزيز تدفق المعلومات ومهام وضع السياسات والتحليل، وتنسيق الأنشطة في ما بين جميع عناصر البعثة؛ وكفالة إدماج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج ''في التيار الرئيسي'' لأنشطة البعثة، وتقديم الدعم الكامل لهذا البرنامج من جانب جميع العناصر.

٧٠ - وقد تلقيت تقرير بعثة التقييم في ١ تشرين الأول/أكتوبر، وأحيط أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات علما بالعناصر الأساسية للتقرير. وبعد موافقتي على التوصيات الواسعة النطاق التي قدمتها بعثة الاستعراض، بدأت إدارة عمليات حفظ السلام خطة عمل تتيح لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذ ولايتها على نحو أكثر كفاءة. وستقوم الإدارة في الوقت المناسب باستعراض تنفيذ هذه التوصيات الهامة.

رابعا – الأنشطة المتعلقة بالنقل والإمداد

٧١ – مع مواصلة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لانتشارها باتجاه الشرق ومع تكثيفها للأعمال التحضيرية لبدء عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج على نطاق كامل، أخذت صعوبة المهام المنتظرة فيما يتعلق بالدعم التشغيلي تزداد وضوحا. فترتيبات نشر فرقتي العمل وإنشاء مركزي الاستقبال المؤقتين سوف تستلزم تخطيط وتنسيق جهود المهندسين على نحو دقيق، الأمر الذي يحتاج إلى اتباع نهج مدني وعسكري متكامل لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المهندسين المحدودة المتاحة للبعثة.

٧٢ – وبالنظر إلى أن كثيرا من مراكز الاستقبال قد توجد في أماكن نائية ومتفرقة تخدمها طرق سيئة أو لا توجد طرق تؤدى إليها، فسوف يلزم توفير إمكانيات جوية إضافية لنشر ما يلزم من موظفين ومعدات لإنشاء وتشغيل وتفكيك هذه المراكز ومخيمات الإقامة المرتبطة بها لإيواء المحاربين السابقين، وربما ذويهم أيضا. كما سيتعين إيلاء النظر لطرائق نقل المحاربين وأسرهم (ويقدر عددهم بنحو ٠٠٠ ٩٠ شخص) من مراكز الاستقبال إلى وجهاتهم النهائية، وترتيبات تمويل هذه العملية. كما سيلزم النظر في توفير خبرات فنية إضافية لصيانة المطارات المرتبطة بالمراكز والمخيمات، ولدعم العمليات الجوية بصفة عامة. وستجري زيادة طاقات قواعد النقل والإمداد في كينشاسا وكيسنغاني، كما يجري النظر في إنشاء قاعدة جديدة للنقل والإمداد في كيغوما، بجمهورية تترانيا المتحدة، لإيصال المعدات والمخزونات على الوجه الأمثل.

٧٣ – ونظرا لأن عمليات النقل والإمداد التي تدخل فيها مواقع متنقلة لنزع السلاح والتسريح ستكون عمليات معقدة، فسوف يتعين أن تكون فرقتا العمل مكتفيتين ذاتيا، وينتظر أن تقدم جميع المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات في إطار ترتيبات ”الاستئجار الشامل للخدمات“. وسوف تحتاج فرقتا العمل أيضا إلى إمكانيات هندسية وجوية متكاملة كافية لدعم عمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه التحديد في المجالات المتعلقة بإنشاء مراكز الاستقبال الخاصة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمخيمات المرتبطة بها، وتنقية المياه، وصيانة المدرجات والمهابط وشبكات طرق الوصول المحلية، وخدمات دعم المطارات، والمهام التنفيذية المتعلقة بإزالة الألغام.

خامسا – الجوانب المالية

٧٤ – اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٥٢/٥٦ جيم، المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، مبلغا قدره ٥٨١,٩ مليون دولار لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٧٥ – وقد تلقى الصندوق الاستئماني لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ إنشائه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ تبرعات بلغت ١,١ مليون دولار، وقد أذن حتى الآن بنفقات تغطي هذا المبلغ بالكامل.

٧٦ – وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٢، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٣٢٢,٩ مليون دولار. وبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١ ٧٨١,١ مليون دولار.

سادسا – ملاحظات

٧٧ – شهدت عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تطورات هامة منذ التقرير المرحلي الأخير الذي قدمته إلى مجلس الأمن. ومن الخطوات الرئيسية التي يمكن أن تترتب عليها آثار إيجابية دائمة فيما يتعلق بالحالة السياسية والعسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية توقيع اتفاقي بريتوريا ولواندا، وما ترتب على ذلك من عمليات انسحاب القوات الأجنبية من البلد، واعتقال الأشخاص الثلاثة الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواند لائحة اتهام بحقهم في لواندا وبرازافيل وكينشاسا، وفرض حظر على قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي يوجد مركزها في كينشاسا، والزيارة الاستطلاعية الناجحة التي قامت بها مجموعة من المحاربين السابقين وذويهم من كامينا إلى رواندا، وزيادة الاتصالات بين حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا. والأطراف المعنية جديرة بالتهنئة على ما أبدته من إرادة سياسية تجلت في دفع عملية السلام قدما.

٧٨ – وعلى الرغم من ذلك، فما زالت هناك تحديات خطيرة. فالقتال الكثيف ما زال مستمرا في الجزأين الشمالي الشرقي والشرقي من البلد. وثمة خطر بالغ من أن تنتكس عملية السلام الهشة القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمكاسب التي تحققت مؤخرا فيما يتعلق تنفيذ اتفاق بريتوريا، وذلك نتيجة للهجوم العسكري الذي شُن مؤخرا على أوفيرا وغيرها من المواقع الرئيسية الواقعة في المنطقة الشرقية. وإنني أحث جميع الأطراف على وضع نهاية لجميع الأعمال القتالية، والاستفادة من المناخ الإيجابي والفرص التي أوجدتها التطورات التي شهدها هذا البلد مؤخرا، وأعرب عن ترحيبي بصفة خاصة بالدور التي تؤديه

حكومة جنوب أفريقيا في سياق جهودها الدؤوبة الرامية إلى الحفاظ على مسار عملية السلام.

٧٩ - وما زالت الحالة في منطقة إيتوري تبعث على القلق. وقد قدمت وصفا في تقاريري المرحلية السابقة لما تشهده هذه المنطقة من عنف وإساءات مستمرة ازدادت سوءا في الآونة الأخيرة. وينبغي الآن لجميع الأطراف المعنية أن تعمل معا لتعزيز الثقة. وأشيد هنا بإنشاء لجنة المصالحة المشتركة في منطقة إيتوري، بموجب أحكام اتفاق لاوندا، وآمل في أن تؤدي إلى إحلال السلام والاستقرار من جديد في هذه المنطقة المضطربة من البلد.

٨٠ - وتمثل كذلك حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية مصدرا للقلق البالغ. ولا بد من وضع نهاية لثقافة الإفلات من العقوبة، التي تسود في الوقت الحالي في أجزاء كثيرة من البلد، كما يجب أن يخضع المسؤولون عن ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي للمساءلة. ومن الأمور المشجعة في هذا الصدد ما تم مؤخرا من اعتقال بعض الأفراد الذين أصدرت المحكمة لائحة اتهام بحقهم ونقلهم إلى أروشا.

٨١ - وإنني أدين بشدة التهديدات والمضايقات التي يتعرض لها موظفو البعثة، بما في ذلك العاملون منهم في إذاعة أوكابي. ومن الضروري مساءلة المحرضين على الأحداث الأخيرة التي وقعت في كيسانغاني وأماكن أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية عما ارتكبوه من أفعال، ولا بد لهم أن يفهموا أنه يجب كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة من أجل عودة السلام وإعادة الأمور إلى طبيعتها في البلد. كما يجب أن تتدفق المعلومات بحرية؛ وهي عملية تؤدي فيها إذاعة أوكابي دورا أساسيا.

٨٢ - ومع تقدم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سوف يشكل برنامج نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها جزءا رئيسيا من عمليات البعثة. وقد عملت البعثة بهمة للتشجيع على تنفيذ هذا البرنامج البالغ الأهمية في وقت مبكر. ومما يسرني أن هناك تعاونا وثيقا بين البعثة والشركاء الدوليين المختلفين، بما في ذلك وكالات وبرامج الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وغيرها من الجهات المانحة؛ والأمم المتحدة عازمة على تعزيز هذا التنسيق الحيوي.

٨٣ - ومن الأمور المشجعة ما تحقق حتى الآن من تقدم فيما يتعلق بالحوار بين الأطراف الكونغولية. ومن البوادر الجديرة بالترحيب تزايد رغبة مختلف الجهات الفاعلة السياسية في التحاور والتخاطب مع نظرائها. وأحث في هذا الصدد جميع الأطراف على أن تتخذ من مصالح الشعب الكونغولي نبراسا لها. وأرى أنه من الضروري أن ننظر إلى ما وراء توزيع المناصب في الإدارة المؤقتة بما يؤدي إلى إيجاد إدارة سياسية جديدة، والبدء في معالجة مسائل

من قبيل إصلاح قطاع الأمن وبسط سلطة الدولة على جميع أنحاء البلد. والأهم من ذلك هو أنه لا بد للقيادة الكونغولية من أن تركز على إيجاد دولة تم إصلاحها وتحديد حيويتها تكون قادرة على تلبية آمال شعبها. وعلينا ألا نسمح بإهدار هذه الفرصة.

٨٤ - وأهيب أيضا بجميع الأطراف أن تتعاون مع جهود الوساطة التي يبذلها مبعوثي الخاص، مصطفى نياسي، وحكومة جنوب أفريقيا، بغية التوصل إلى تفاهم مبكر بشأن الترتيبات المؤقتة المتوقعة في إطار اتفاق لوساكا.

٨٥ - وسوف تستمر الأمم المتحدة في بذل قصارى جهدها وفي العمل مع الأطراف الكونغولية وشعب الكونغو من أجل تحقيق هذه الأهداف. وثمة حاجة إلى تقديم الدعم الدولي الكامل من أجل القيام بذلك. وقد أشرت بالفعل في تقريري الخاص إلى ضرورة إعطاء دفعة قوية لعملية السلام. وأشجع مجلس الأمن من جديد على اتخاذ القرارات اللازمة في هذا الصدد.

٨٦ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، أموس نامنغا نغونغي، ولقائد القوات، اللواء مونتاغا ديالو، ولجميع العاملين في البعثة من العسكريين والمدنيين، رجالا ونساء، لما يبذلونه من جهود لا تكل في ظل الظروف المفعمة بالتحديات التي لا تزال تسود جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المرفق

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: قوام القوات العسكرية والشرطة المدنية (في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)

	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات العسكرية	إجمالي العنصر العسكري	ضباط الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	٢٨	٢		٣٠	
الأرجنتين					٦
الأردن	١٧	٧		٢٤	
اسبانيا		١		١	
إندونيسيا	٧	٤		١١	
أوروغواي	٢٥	٢٤	١ ٤٧٩	١ ٥٢٨	
أوكرانيا	٩	٢		١١	٣
أيرلندا	٢			٢	
إيطاليا		٣		٣	
باراغواي	١٩	٢		٢١	
باكستان	٢٢	١٨		٤٠	
البرتغال					٤
بلجيكا		٥		٥	
بنغلاديش	١٢	١٠		٢٢	
بنن	١٩	٣		٢٢	٦
بوركينا فاسو	١٢			١٢	٢
بولندا	٣			٣	
بوليفيا	٣	٢	٢٠٢	٢٠٧	
بيرو	٣			٣	
تركيا					٣
تونس	١٩	٦	٢٥٥	٢٨٠	
الجزائر	١١	١		١٢	
الجمهورية التشيكية	٤	١		٥	
جنوب أفريقيا	١	١٠	١٤٠	١٥١	
الدانمرك		٢		٢	
رومانيا	٢٥	١		٢٦	١
زامبيا	١٠	٤		١٤	
سري لانكا	٢			٢	
السنغال	٨	١٨	٤٥٩	٤٨٥	٩
السويد	٢			٢	٣
سويسرا		٢		٢	

	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات العسكرية	إجمالي العنصر العسكري	ضباط الشرطة المدنية
الصين	٩	١		١٠	
غانا	١٨	٢	٤٠٣	٤٢٣	
غينيا					١
فرنسا	١	٢	٣	٦	
الكاميرون		١		١	
كندا		٨		٨٦	
كوت ديفوار					٤
كينيا	١٥	١٢		٢٧	
مالي	٢١	٣		٢٤	٢
ماليزيا	٧	١٨		٢٥	
مصر	٢٢	٤		٢٦	١
المغرب		٥	٦٥٣	٦٥٨	
ملاوي	١٧			١٧	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية		٦		٦	
منغوليا	٢			٢	
موزامبيق	٢			٢	
النرويج	٣	٢		٥	
نيبال	١٦	٢		١٨	٢
النيجر	١٥	٢		١٧	٥
نيجيريا	٢٤	٢		٢٦	
الهند	٢٠	١١		٣١	
المجموع	**٤٥٥**	**٢٠٩**	**٣ ٥٩٤**	**٤ ٢٥٨**	**٥٢**